INTERNATIONAL COUNCIL SUPPORTING
FAIR TRIAL & HUMAN RIGHTS

ICSFT

Registration No. 2795/2012

OFFICIAL LETTER HEAD OF THE ORGANIZATION

السبت 1 تشرين الأول – أكتوبر 2022

تقرير الانتخابات البرلمانية الكويتية 2022

تابع المجلس الدولي لدعم المحاكمة العادلة وحقوق الإنسان مجريات الانتخابات البرلمانية الكويتية 2022، حيث واكب سبعة مراقبين الانتخابات التي أقفلت صناديق الاقتراع الخاصة بها بحسب ما هو مقرر في تمام الساعة الثامنة من يوم 29 سبتمبر 2022.

أجمع مراقبونا على أن مجريات العملية الانتخابية جرت بسلاسة من حيث الإعداد والترتيب والتصويت وفرز الأصوات في كافة مراكز الاقتراع التي توفرت لها كامل التجهيزات اللازمة.

1- الترشح

بعد حلّ البرلمان حلاً دستورياً بتاريخ الثاني من أغسطس 2022، والذي جاء - كما رصدنا - بدعمٍ شعبيٍّ مُنقطع النظير، كاستجابةٍ للتطلعات الشعبية التي كانت تُنادي بحلّ البرلمان وإجراء انتخابات مبكرة نظراً لعجز البرلمان عن قيادة المرحلة الحساسة التي تمر بها الكويت بعد انسدادٍ سياسيّ. وأيضاً كان ذلك استجابة للعديد من الوقفات السلمية المطالبة برحيل رئيس البرلمان السيد مرزوق الغانم وسمو رئيس الوزراء الشيخ صباح الخالد. هذا وقد فتحت الحكومة الكويتية باب الترشح للانتخابات في تاريخ التاسع والعشرين من أغسطس 2022 حيث سجل عدد 376 مرشح موزعين على خمس دوائر انتخابية على مستوى الدولة.

الجدير بالذكر أنّ وزارة الداخلية التي تُشرف على القيود الانتخابية وعلى تسجيل المرشحين، وبمبادرة من الحكومة، قامت بتسجيل كلّ من بلغ الحادية والعشرين من العمر ذكوراً وإناثاً، مما رفع عدد الناخبين لقرابة ثمانمائة ألف ناخب وناخبة. هذا وقد طعنت وزارة الداخلية المشرفة على سجل الناخبين والمرشحين بأحقيّة عدد من المرشحين للترشح وفق قانون يسمى قانون "حرمان المُسيء" الذي يحرم المرشح من الترشح في الانتخابات إذا كان عليه حكم مسّ الذات الإلهيّة والأميرية. وقد طعن المشطوبون من قائمة المرشحين بقرار وزارة الداخلية، إلا أن المحاكم بمختلف درجاتها قد أيّدت قرار وزارة الداخلية، ومن ثمّ، تمّ استبعادهم من قائمة المرشحين سنداً لوجود قانونٍ شرّع من مجلس الأمّة السابق، ووافقت عليه الحكومة وصادق عليه أمير البلاد! وهو القانون الواجب إلغاؤه في قادم الايام وبصفة الاستعجال، بالإضافة الى غيره من القوانين المقيدة للحريات التي طالبنا بتعديلها أو إلغائها.

2- افتتاح لجان التصويت

افتتحت لجان التصويت بمختلف الدوائر الخمس في موعدها المقرر في تمام الساعة الثامنة صباحاً، واستمرت حتى الثامنة مساءً. ولم يُسجل تمديدٌ لعمل أي لجنة، ولكن تم إغلاق باب اللجان واستمر التصويت لمن هم في داخل اللجنة حتى ينتهون من التصويت.

3- مندوبو المرشحين

رصد فريق الرصد والتوثيق وجود مندوبين للمرشحين في كافة اللجان الرجالية والنسائية التي يُديرها قاضٍ من المحكمة بتكليفٍ رسمي وكرئيس للجنة، ولم يتم رصد أي مخالفات بهذا التنظيم.

4- شراء الأصوات

ضبطت وزارة الداخلية عددا من المرشحين ومندوبين عنهم بعملية شراء أصوات ناخبين مقابل التصويت للمرشح. واستمرت مراقبة رجال الأمن السريين لعدد من المرشحين وإحالتهم لجهات الاختصاص للتحقيق معهم، ومن ثم تم الافراج عنهم بكفالات مالية وصل بعضها إلى خمسة الاف دينار كويتي "ما يعادل 15 ألف دولار أمريكي تقريباً" وهذا الأمر يأتي حقيقة من الحكومة الكويتية التي نُشيد بدورها لضبط نزاهة العملية الانتخابية وعدم الاخلال في النظام الذي يعتبر عملية شراء الاصوات رشوة يعاقب عليها القانون.

5- الانتخابات الفرعية

جرت في السنوات الماضية العديد من الانتخابات الفرعية التي تُجريها المجاميع القبلية التي يُجرّمها القانون. إلّا أنّ هناك ثغرةً قانونيةً خطيرةً يستخدمها المتجاوزون على القانون، والتي تُفيد بأنه في حالٍ ما جرت تلك الانتخابات الفرعية قبل فتح باب الترشح فهي غير مجرمة قانونيا. ومع ذلك، جرت عدة انتخابات فرعية وتم استدعاء منظميها للتحقيق، وإن لم تكن هناك نتيجة تذكر، إلا أن الحكومة بادرت بهذه المبادرة و حدّت كثيراً من ارتكاب هذه المخالفة. وهذا أمرٌ يُحسَبُ للحكومة الكويتية التي طالبت الناخبين بحسن الاختيار وبنزاهة الانتخابات التشريعية.

6- الاشتباه بتجاوزات من الخارج

ذكرت بعض التقارير غير الرسمية بأنّ ما يُسمى مزدوجي الجنسية قد حضر عدد غير قليل منهم من خارج الدولة ليُدلوا بأصواتهم في الانتخابات، وكثيراً ما كانت تقاريرٌ يتناقلها المهتمون بأن هذه الحالة يتم رصدها في كل انتخابات تشريعية. ولم يتسنى لنا تأكيد هذه التقارير من مصادر رسمية.

7- وقف معاملات المرشحين وصندوق الانتخابات

لأول مرة تعترف حكومة الكويت بخطاب رسمي ألقاه سمو ولي العهد الشيخ مشعل الأحمد نيابة عن سمو الأمير في الثاني والعشرين من يونيو 2022، بأن الحكومة خصصت صندوقا لتمويل المرشحين الموالين لها. كما اعترفت بذات الخطاب بأنها ستوقف معاملات المرشحين، وهذا يجعلهم ذوي حظوة أمام ناخبيهم، ويساعدهم في الوصول للبرلمان، وهذا ما انعكس على نتيجة الانتخابات التي لم

ينجح أيٌّ من المرشحين المحسوبين على الحكومة السابقة، وهذه أيضاً تُحسب لحكومة سمو الشيخ أحمد النواف رئيس مجلس الوزراء بقيادته الجديدة التي غيرت من استراتيجيتها في التعاطي مع الانتخابات البرلمانية مما عكس ذلك ارتياح عام في الدولة وقد أثنى الكثيرون على هذه الخطوة غير التقليدية مما عزز من فرص التطور الديمقراطي.

8- مرشحان سجينان يفوزان في الانتخابات

فقط في الكويت الدستور يسمو على القانون بكفالته لممارسة الأفراد لحقوقهم. لأول مرة في التاريخ الديمقراطي الدولي، نشهد مفارقة هامة. نائبان يفوزان بالانتخابات وهما في السجن دون التواصل المباشر مع ناخبيهم، الأول تنفيذاً لعقوبة ستفصل فيها محكمة التمييز. والثاني على ذمة التحقيق لمشاركته بالانتخابات الفرعية وهما مرزوق الخليفة وحامد البذالي. ولا زال كلاهما في السجن حتى إعداد هذا التقرير.

9- تعديل مسار الديمقراطية

إن مسيرة الديمقراطية الكويتية منذُ إقرار دستور عام 1962، تسير بمُنعرجات صعوداً وهبوطاً، في التجاوز والإصلاح. وقد حكمتها الظروف الموضوعية بحسب السياق الظرفي. ومع ذلك، لا زالت مسيرة الديمقراطية تحتاج لوقت حتى تقتنع كافة الأطراف الثلاثة "الأسرة الحاكمة وطبقة رجال الأعمال والطبقة المنتفعة من هذه المسيرة"، والذين يميلون بحسب مصالحهم وهم مستعدون للتحالف مع الشيطان من أجل ما يحققونه من مصالح ذاتية، يتكسبون من أي طرف كان لديه استعداد أن يدفع لهم المال. ورغم كل المقاومة التي أبدتها السلطة ورجال الاعمال والطبقة ذات المصلحة، إلّا أنّ من الواضح أن الإرادة الشعبية كان لها القرار الأخير في هذه المسيرة، حيث بلغت نسبة المشاركة 60%. وتعتبر المشاركة في الانتخابات البرلمانية الكويتية من أعلى النسب مقارنة مع أي انتخابات تشريعية، وهذا يدل على إصرار الشعب بممارسة حقه المشروع في اختيار من يمثله في السلطة التشريعية.

المستشار الحقوقي أنور الرشيد

ممثل المجلس الدولي لدعم المحاكمة العادلة وحقوق الإنسان في الكويت ودول الخليج

الكويت 1 أكتوبر 2022